من رواية حميد من قول أنس رضي الله عنه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم
وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين
نفيت أي البسملة لذلك فعلله راويه بما فهمه وقال عقب ذلك فلم يكونوا يفتتحون
القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول
قراءة ولا في آخرها فتبين بذلك من نقلها بالمعنى وإن أول ما خفي في كثير منهم ثم
قال الشافعي وأصحابه إن المعنى أنهم يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها
لا أنهم يتركون البسملة وقد صح كما صرح به الدارقطني وغيره مما يأتي يزيد القول فيها
أثناء أن أنسا رضي الله تعالى عنه يقول لا أحفظ فيه شيئا حين سئل [illegible]
إذ سأله أبو سلمة سعيد بن يزيد أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد
لله أو ببسم الله الرحمن الرحيم للفرق والحديث عن أنس جماعة منهم حميد وقتادة
وأما المعلل الخامس رواية حميد إذ بعضهم من الوليد بن مسلم عن مالك عنه بل أن
سائر الرواة عن مالك لم يذكروا فيه خلف النبي صلى الله عليه وسلم وليس عندهم
إلا الموقوف وأما رواية قتادة فلم يتفق أصحابه عنه على ذكر النفي المذكور بل أكثرهم
لم يذكروه وجماعة منهم ذكروه بلفظ فلم يكونوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم
وجماعة بلفظ فلم أسمع أحدا منهم يقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم والجمع بين هذه
الروايات كما قال بعضهم ممكن بحمل نفي القراءة على نفي السماع ونفي السماع على
نفي الجهر ويؤيده ما رواه ابن خزيمة عن أنس أنهم كانوا يسرون ببسم الله الرحمن الرحيم
وإن كان في سنده ضعف وتمام الجمع سقطت دعوى منافاة المعارض إلا أن يقوم بعد
حجة لأنه لم يتأت الاضطراب عند إمكان الجمع وهنا وهم وقوة وضعف
ومنافاة السبر كذلك لأنه قد أمكن الجمع ولم يبق والحمد وقد روى رواية يفتتحون بالحمد
لله رب العالمين ثم رواية فلم يكونوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم ثم رواية
لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها وأما رواية فكانوا
يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم فضعيفة ولما قدم أن العلة تكون خفية بين أنه

وجماعة بلفظ فلم يكونوا يفتتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم وجماعة

تكون

٣٢

تكون أيضا كلامه في قوله وكثر من المحدثين التعليل أي وجد كثيرا الإعلال بالإرسال
الظاهر للوصل وبالوقف للرفع بمعنى أنه كثر إعلال الموصول بالإرسال والمرفوع
بالوقف إن يقو الإرسال أو الوقف بكون راويه أضبط أو أكثر عددا على اتصال
أو رفع وقد يعلون الحديث بكل قدح كلامهم من فسق في راويه وغفلة منه ونوع
جرح فيه كسوء حفظه ومنهم بالضم من يطلق اسم العلة توسعا ومنهم أبو يعلى الخليلي
لغير أي على غير قادح كوصل ثقة ضابط ما أرسله من هو دونه ولا يمنع حيث يقول في
إرشاده الحديث أقسام معلول صحيح وصحيح متفق عليه وصحيح مختلف فيه ومثل للأول
بحديث مالك في الموطأ أنه قال بلغنا أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم للمملوك طعامه وكسوته قد عينت وعلله مالك وغيره الموطأ محمد بن عجلان
عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال فقد صار الحديث بتبيين إسناده صحيحا
يعتمد عليه وقد قال يعني سابقا من كلام يقول فيه من كان الحاكم صح أي كالحديث الذي
يصححه مع بالإسكان شذوذ فيه فناف عن الجمهور فقد احتج أي افترق في ذلك فناداه
بالشذوذ عن الخليلي ومن رأيه يقدح في الاحتجاج لا في التسمية والنسخ يقول سمى
الترمذي علة من علل الحديث وزاد الناظم فإن يرد أي الترمذي أنه علة في العمل
بالمنسوخ فاجنح أي مل له وإن يرد أنه علة في صحته أو صحة نقله فلا لأن في كتب
الصحيح أحاديث كثيرة صحيحة منسوخة وقد صحح الترمذي منه جملة فيراد بالأول

المضطرب من الأحاديث بكسر الراء وهو نوع من المعلل مضطرب الحديث
ما قد ورد مختلفا من راو واحد بأن رواه مرة على وجه ومرة على
وجه آخر مخالف له أو من راو فأزيد بأن رواه كل من جماعة على وجه مخالف للآخر متساوية
سندا بعد الجمع والاختلاف في المتن أو السند من الغالب يكون بالاختلاف في وصل
وإرسال أو في إثبات راو وحذفه وغير ذلك والنفية فإن غلط ولم يكن ذلك
في المتن واحد بعينه مثل أن أثبتت فيه نشأ من العلة أي الاختلاف في الوجه
بحيث لم يرجح منها شيء ولم يمكن الجمع أما إن رجح بعض الوجوه أي وجه بأكثر على

مبحث المضطرب